



كويت مارى عيراق
داد كاى باقاي ئىتتىحادي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٨١ / اتحادية / تمييز / ٢٠١٢

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٢/٦/٦ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامى جعفر ناصر حسين و أنرم طه محمد و أكرم أحمد بابان و محمد صائب النقشبندى وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو التمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

التمييز - المدعى عليه الأول - وزير الداخلية / إضافة لوظيفته - وكيله الرائد الحقوقي فائق حسين حردان .
التمييز عليه - المدعى - / محمد حاجم عبيد جاري - وكيلته المحامية أمراء عباس مفتن .

الادعاء /

أدعى المدعى (التمييز عليه) بواسطة وكيلته أمام محكمة القضاء الإداري ان وزارة الداخلية /وكالة الوزارة لشؤون الشرطة /الترقية أصدرت كتابها المرقم (٢٧٧٣٠) في ٢٠١٠/٦/٨ يتضمن تنزيل رتبة المدعى (محمد حاجم عبيد جار الله) المنسوب الى المديرية العامة لشرطة واسط معاونيه شؤون الأنفواج من رتبة مفوض الى رتبة نائب عريف استناداً لكتاب مكتب الوزير المرقم (١٩٧٥٥) في ٢٠٠٩/٧/٢٦ والأمر الإداري الصادر من المديرية العامة لإدارة الأفراد المرقم (٢٢٢٤١) في ٢٠١٠/٥/٣٠ وانه قد منح رتبة مفوض /درجة ثامنة استناداً لأحكام المادة (١٤-١٥) من قانون الخدمة والتقاعد نفوى الأمن الداخلي رقم (١) لسنة ١٩٧٨ المعدل بعد اجتيازه بنجاح دورة المفوضين الثامن للفترة من ٢٠٠٧/٦/١٣ ولغاية ٢٠٠٧/٧/٢٧ ، تنظّم المدعى بواسطة وكيلته بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٢٠ لدى المدعى عليه الأول (التمييز) إضافة لوظيفته ولم يبت بالنظر رغم مضي المدة القانونية ، أقام المدعى دعواه بموجب عريضة الدعوى المؤرخة ٢٠١١/٢/٨ والمدفوع عنها الرسم بتاريخ ٢٠١١/٢/٧ طالباً الحكم بإعادته الى رتبته السابقة (مفوض) ، ونتيجة المرافعة الحضورية بحق المدعى عليهما الأول والثاني والغيبية بحق المدعى عليهما الثاني والثالث قررت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١٢/٢/٢٢ وبعد الاضبارة ٤٠/ق/٢٠١١ الحكم بإلغاء التسلسل (٥٨٣) من الأمر



كويت مارى عيراق

داد كاي بالآي ئيقتيحاڊي

جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٨١ / اتحادية/تميز/٢٠١٢

الإداري المرقم (٢٧٧٣٠) في ٢٠١٠/٦/٨ وإلزام المدعى عليه الأول (وزير الداخلية/إضافة لوظيفته) بإعادة المدعى إلى رتبة مقوض بدلاً من شرطي أول ورد الدعوى عن المدعى عليهم الثاني (الوكيل الأقدم (الإداري)/إضافة لوظيفته) والثالث (وكيل وزارة الداخلية لشؤون الشرطة /إضافة لوظيفته) والرابع (مدير عام شرطة واسط /إضافة لوظيفته) لعدم تمتعهم بالشخصية المعنوية . طعن المميز (المدعى عليه الأول) /إضافة لوظيفته بواسطة وكيله بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا بلائحته التمييزية المؤرخة ٢٠١٢/٥/١٤ طالباً نقضه للأسباب الواردة فيها .

القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن الطعن التمييزي مقدم خارج المدة القانونية فقد صدر الحكم المطعون به حضورياً بحق المميز (المدعى عليه الأول) بتاريخ ٢٠١٢/٢/٢٢ وطعن فيه بتاريخ ٢٠١٢/٥/١٤ وحيث أن المدد المحددة للطعن بالأحكام حتمية يترتب على عدم مراعاتها وتجاوزها سقوط الحق في الطعن وتقضي المحكمة من تلقاء نفسها برد عريضة الطعن استناداً لأحكام المادة (١٧١) من قانون المرافعات المدنية وعليه قرر رد الطعن التمييزي شكلاً وتحميل المميز رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠١٢/٦/٦ .

مدحت المحمود

رئيس المحكمة الاتحادية العليا